

إلى السادة المساهمين
شركة الحسن غازي إبراهيم شاكر
(شركة مساهمة سعودية)
الرياض
المملكة العربية السعودية

تقرير تأكيد محدود حول التبليغ المقدم من رئيس مجلس الإدارة الى مساهمي شركة الحسن غازي إبراهيم شاكر

قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد محدود فيما يتعلق بالتبليغ المرفق للمعاملات والعقود مع الأطراف ذوي العلاقة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م والخاصة بشركة الحسن غازي إبراهيم شاكر ("الشركة") المعد من قبل رئيس مجلس إدارة الشركة وفقاً للضوابط المطبقة المذكورة أدناه لكي تتماشى مع متطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات ("التبليغ").

الموضوع

إن موضوع ارتباط التأكيد المحدود لدينا هو التبليغ المعد من قبل إدارة الشركة والمعتمد من رئيس مجلس الإدارة كما هو مرفق بهذا التقرير والمقدم لنا.

الضوابط

إن الضوابط المطبقة ("الضوابط") هي متطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات الصادر عن وزارة التجارة (٢٠١٥م - ١٤٣٧هـ) والتعديلات اللاحقة التي أجريت عليها والتي تنص على أنه في حال وجود أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في المعاملات أو العقود المبرمة لحساب الشركة مع أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة ("المجلس")، فإنه يجب على الشركة أن تعلن عن تلك المصالح لاعتمادها من قبل الجمعية العامة للشركة. ويجب على عضو مجلس الإدارة أن يبلغ المجلس بتلك المصالح وإعفاء نفسه من التصويت في المجلس للموافقة على تلك المعاملات أو العقود وأن يقوم رئيس مجلس الإدارة بإبلاغ الجمعية العامة بأية معاملات أو عقود والتي يكون لدى عضو مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة بها.

مسؤولية الإدارة

إن إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد التبليغ بما يتماشى مع الضوابط والتأكد من اكتمالها. كما تتضمن تلك المسؤولية أيضاً، تصميم وتنفيذ والحفاظ على نظام الرقابة الداخلية المتعلق بإعداد التبليغ بشكل خالي من التحريفات الجوهريّة، سواءً كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

استقلالنا ورقابتنا للجودة

لقد التزمنا بمتطلبات الاستقلالية لقواعد السلوك المهني والأخلاقي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بارتباط التأكيد المحدود لدينا في المملكة العربية السعودية التي تتضمن الاستقلالية ومتطلبات أخرى قائمة على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والتأهيل المهني والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تطبق الشركة المعيار الدولي لرقابة الجودة رقم (١) المعتمد في المملكة العربية السعودية، وبناءً عليه يحتفظ بنظام شامل لرقابة الجودة يتضمن سياسات وإجراءات موثقة فيما يتعلق بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية التي تنطبق.

مسؤوليتنا

إن مسؤوليتنا هي إبداء استنتاج عن التأكيد المحدود حول التبليغ استناداً إلى الإجراءات التي قمنا بها والأدلة التي حصلنا عليها. لقد قمنا بتنفيذ ارتباط التأكيد المحدود وفقاً لمعيار ارتباط التأكيد الدولي ٣٠٠٠ (المعدل)، "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" والمعتمد في المملكة العربية السعودية. يتطلب هذا المعيار تخطيط وتنفيذ هذا الارتباط للحصول على تأكيد محدود من أنه لم يلفت انتباهنا أي أمر يجعلنا نعتقد أن الشركة لم تلتزم بالمتطلبات التي تنطبق من المادة (٧١) من نظام الشركات عند إعداد هذا التبليغ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م.

تخضع الإجراءات التي يتم اختيارها على حكمنا، والذي يتضمن تقييماً للمخاطر مثل إخفاق الأنظمة والرقابة، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ. وعند القيام بهذه التقييمات للأخطار، فإننا نأخذ بعين الاعتبار الرقابة الداخلية المتعلقة بالتزام الشركة بمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات عند إعداد هذا التبليغ. تضمنت إجراءاتنا القيام بفحص اختبائي للأدلة المؤيدة للأنظمة والرقابة فيما يتعلق بإعداد التبليغ وفقاً لمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات.

باعتمادنا أن الأدلة التي حصلنا عليها تعد كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء استنتاجنا للتأكيد المحدود.

ملخص العمل المنجز

قمنا بتخطيط وتنفيذ الإجراءات التالية للحصول على تأكيد محدود على التزام الشركة بمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات عند إعداد التبليغ:

- مناقشة إدارة الشركة حول عملية الحصول على الأعمال والعقود المبرمة من قبل أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة سواء مباشرة أو غير مباشرة مع الشركة والتي تتضمن قيام عضو مجلس الإدارة بإبلاغ المجلس بتلك المعاملات والعقود المبرمة مع الشركة والتي له مصلحة فيها، سواء مباشرة أو غير مباشرة وايضاً إعفاء نفسه من التصويت في المجلس على القرار الصادر بهذا الخصوص في اجتماعات مجلس الإدارة والمساهمين.
- الحصول على التبليغ المرفق والمختوم من قبلنا لأغراض التعريف الذي يتضمن قائمة بالمعاملات والعقود المبرمة من قبل أي عضو من أعضاء مجلس إدارة الشركة بشكل مباشر أو غير مباشر مع الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م.
- فحص محضر اجتماع مجلس الإدارة والذي عقد بتاريخ ١٩ سبتمبر ٢٠٢١. والذي يتضمن موافقة أعضاء مجلس الإدارة على التعاقد مع الجهة ذات العلاقة فيما يتعلق بتقديم الخدمات المالية كما هو مذكور في التبليغ المرفق والمختوم من قبلنا لأغراض التعريف.
- فحص محاضر اجتماع مجلس الإدارة التي عقدت خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ لتحديد أي إخطار من أي من أعضاء مجلس الإدارة فيما يتعلق بأي أعمال أو عقود جديدة أبرمت مع الشركة، حيث يكون لعضو مجلس الإدارة مصلحة ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، مقارنة بالسنة السابقة.

- فحص محاضر اجتماع الجمعية العامة والتي عقدت خلال عام ٢٠٢١م والتي تشتمل على قائمة بالمعاملات والعقود المبرمة من قبل أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة سواء مباشرة أو غير مباشرة مع الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م والتي تمت الموافقة عليها.
- فحص التأكيدات التي تم الحصول عليها من أعضاء مجلس الإدارة المعنيين حول الأعمال والعقود المنفذة من قبل أعضاء مجلس الإدارة سواء مباشرة أو غير مباشرة مع الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م، وكذلك الحصول على مصادقة من أعضاء مجلس الإدارة الذين ليس لديهم أي معاملات أو عقود مع الشركة.

قيود ملازمة

تخضع إجراءاتنا الخاصة بالأنظمة والرقابة التي تتعلق بإعداد التبليغ وفقاً لمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات لقيود ملازمة، وعليه فقد تحدث أخطاء أو مخالفات لا يتم اكتشافها. علاوة على ذلك، لا يجوز الاعتماد على هذه الإجراءات كدليل لمدى فعالية الأنظمة والرقابة ضد أنشطة الغش والتواطؤ، خاصة من طرف أولئك الذين يعملون في مناصب ذات سلطة أو ثقة.

ويُعد ارتباط التأكيد المحدود أقل بشكل جوهري في نطاقه من ارتباط التأكيد المعقول بموجب معيار ارتباط التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) المعتمد في المملكة العربية السعودية. ونتيجة لذلك، كانت طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات المبينة أعلاه لجمع الأدلة الكافية الملائمة محدودة بشكل متعمد مقارنة بتلك الخاصة بارتباط التأكيد المعقول، وبالتالي تم الحصول على قدر أقل من التأكيد من خلال ارتباط التأكيد المحدود بالمقارنة مع ارتباط التأكيد المعقول.

لم تتضمن إجراءاتنا أعمال مراجعة أو فحص تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة أو المعايير الدولية لارتباطات الفحص المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وعليه فإننا لا نبدي رأي مراجعة أو فحص فيما يتعلق بكفاية الأنظمة والرقابة.

يتعلق هذا الاستنتاج فقط بالتبليغ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م، ولا يجب أن يعتقد بأنه يقدم تأكيداً لأي تواريخ أو فترات مستقبلية، حيث قد يطرأ تغيير على الأنظمة والرقابة يمكن أن يؤثر على صحة استنتاجنا.

استنتاج التأكيد المحدود

استناداً إلى الأعمال المبينة في هذا التقرير، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد أن الشركة لم تلتزم، من جميع النواحي الجوهرية، بالمتطلبات التي تنطبق من المادة (٧١) من نظام الشركات عند إعداد التبليغ عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م.

تقييد الاستخدام

تم إعداد هذا التقرير، بما في ذلك استنتاجنا، بناءً على طلب من إدارة الشركة فقط وذلك لمساعدة الشركة ورئيس مجلس إدارة الشركة للوفاء بالتزاماتهم للتقرير إلى الجمعية العامة بموجب المادة (٧١) من نظام الشركات. لا يجوز استخدام التقرير لأي غرض آخر أو توزيعه على أي أطراف أخرى عدا وزارة التجارة وهيئة السوق المالية ومساهمي الشركة.

برايس وترهاوس كوبرز



علي عبدالرحمن العتيبي

ترخيص رقم ٣٧٩

١٢ رمضان ١٤٤٣ هـ

(١٢ أبريل ٢٠٢٢ م)



اليوم الأحد

التاريخ ١٩ / ٩ / ٢٠٢١

نموذج تبليغ بوجود مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة
لعضو مجلس الإدارة

١	الجهة الموجه لها التبليغ	مجلس إدارة شركة الحسن غازي إبراهيم شاكِر
٢	تاريخ التبليغ	١٤٣٣/٢/١٢ هـ الموافق ١٩ / ٩ / ٢٠٢١ م
٣	اسم العضو	الأستاذ / مصعب المهيدب
٤	صفة العضو	نائب رئيس مجلس الإدارة
٥	نوع المصلحة	غير مباشرة
٦	موضوع المصلحة	عقد مستشار مستقل لتخفيض وزيادة رأس مال الشركة
٧	صفة صاحب المصلحة	ملكية غير مباشرة في الشركة المتعاقد معها
٨	اسم الطرف ذات العلاقة	شركة همة كابيتال
٩	قيمة المصلحة	٧٥٠ الف ريال سعودي
١٠	معاملة أو مزايا للمصلحة	لا يوجد، وذلك لوجود عروض مقدمة من عدة شركات وتم اختيار السعر الأقل.

التوقيع

ختم لفرض التعريف
براييس وترهاوس كويرز
Stamped For Identification
Pricewaterhousecoopers





اليوم الأحد

التاريخ ١٩ / ٩ / ٢٠٢١

نموذج تبليغ بوجود مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة

لعضو مجلس الإدارة

١	الجهة الموجه لها التبليغ	مجلس إدارة شركة الحسن غازي إبراهيم شاكِر
٢	تاريخ التبليغ	١٤٢٣/٢/١٢ هـ الموافق ١٩ / ٩ / ٢٠٢١ م
٣	اسم العضو	الأستاذ / عبدالاله أبو نيان
٤	صفة العضو	رئيس مجلس الإدارة
٥	نوع المصلحة	مباشرة
٦	موضوع المصلحة	عقد مستشار مستقل لتخفيض وزيادة رأس مال الشركة
٧	صفة صاحب المصلحة	رئيس مجلس إدارة الشركة المتعاقد معها ومالك لنسبة ٢٥% من رأسمالها
٨	اسم الطرف ذات العلاقة	شركة همة كابيتال
٩	قيمة المصلحة	٧٥٠ الف ريال سعودي
١٠	معاملة أو مزايا للمصلحة	لايوجد، وذلك لوجود عروض مقدمة من عدة شركات وتم اختيار السعر الأقل.

التوقيع

ختم لغرض التعريف

برايس وترهاوس كوبرز

Stamped For Identification

Pricewaterhousecoopers

